الاسلام معارضا لمتقدم عنه لاحتمال ان يكون
سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فلا
سله لكن ان وقع الضبط بسماعه من النبي صلى الله
عليه وسلم فينبغي ان يكون ناسخا بشرط ان يكون
لم يخالف النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه واما
الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف
التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على
الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او
بالاسناد او لا فان امكن الترجيح تعين المصير
اليه والا فلا فما رأيت من تعارض واضاع على
هذا الترتيب الجمع ان امكن فلاعتبار الناسخ والمنسوخ
فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد الخبرين
والتعبير بالتوقف اولى من التعبير بالتساقط
لان خفاء ترجيح احدهما على الآخر انما هو بالنسبة
للمجتهد في حق حالة الراهنة مع احتمال ان يظهر
لغيره ما يخفى عليه والله اعلم ثم المردود وموجب

الرد

الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن
في راو على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان
يكون لامر يرجع الى دياته الراوي او الى ضبطه فالسقط
اما ان يكون من مبادي السند من تصرف مصنف او من غيره
اي الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق
سواء كان الساقط واحدا ام اكثر وبينه وبين
المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه
فمن حيث تعريف المعضل بانه سقط منه اثنان
فاكثر يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث
تعريف المعلق بان من تصرف مصنف من مبادي
السند يفترق منه اذ هو اعم من ذلك ومن صور
المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحذف
الا الصحابي او الا التابعي والصحابي معا ومنها
ان يحذف من حدثه ويضيفه الى من فوقه فان
كان من فوقه شيخا لذلك المضيف فقد اختلف

قوله مبادي السند اي من الشيخ فما فوقه او من الصحابي فما فوقه

قوله من مبادي كل رجال السند

قوله ومنها ان يحذف اي ما فوق من حدثه كشيخ شيخه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)